

Distr.: General
25 June 2013
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والعشرون

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، تشالوكا بياني

إضافة

البعثة إلى السودان**

موجز

قام المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، تشالوكا بياني، ببعثة رسمية إلى السودان في الفترة من ١٤-٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بدعوة من حكومة السودان. وسعى المقرر الخاص، عملاً بالولاية المنوطة به وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ١٤/٦، إلى دراسة حالة المشردين داخلياً في السودان، مع التركيز على دارفور والمناطق الثلاث التي ينص عليها بروتوكول اتفاقية السلام، ووضع مواطني جمهورية جنوب السودان. ولا يزال السودان يشهد مختلف السياقات الجديدة والمتقدمة التي تؤدي إلى حدوث التشرد داخلي، بما في ذلك التشرد بسبب النزاعات المسلحة والعنف الطائفي والنزاع على الموارد. وتم التوقيع على عدد من الاتفاقيات الهامة لمعالجة القضايا المتعلقة التي تتسبب في استدامة الصراع والتشرد، مما يدل على الجهود التي تبذلها حكومة السودان وتحقيقها لبعض التقدم في هذا المجال، بيد أن هذه الجهود لم تكن شاملة بما فيه الكفاية أو تعثرت بسبب بطء تنفيذها.

* يُعمَّم موجز هذا التقرير بجميع اللغات الرسمية. أما التقرير نفسه، المرفق بهذا الموجز، فيعمم باللغة التي ورد بها وباللغة العربية فقط.

** تأخر تقديمه.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.13-14984 190214 270214



* 1 3 1 4 9 8 4 *

أدت القضايا المتعلقة بوصول المساعدات الإنسانية، وقدرة الحكومة، وعدم كفاية التدابير الوقائية إلى التأثير سلباً على تقديم المساعدة وتوفير الحماية. وفي الوقت ذاته، تأثرت الحلول المستدامة باستمرار انعدام الأمن في بعض مناطق البلد، وانعدام الخدمات وفرص كسب العيش في مناطق العودة، والقضايا الكامنة المتعلقة بالأراضي، والافتقار إلى استراتيجية للتوصل إلى حل دائم وشامل من شأنه أن يؤدي، بالإضافة إلى عودة المشردين، إلى تيسير الحلول الأخرى مثل الإدماج المحلي. ويقدم المقرر الخاص توصيات بشأن هذه المسائل والمواضيع ذات الصلة، ويحث حكومة السودان على مواصلة السعي إلى إيجاد حلول سياسية للتراعات والقضايا المعلقة، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، واعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان والمشاركة من أجل معالجة أسباب وتداعيات التشرّد الداخلي في البلد ووضع حد له.

المرفق

تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، تشالوكا
بياني، عن بعثته إلى السودان (١٤-٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٣-١	المقدمة أولاً -
٥	١٧-٤	السياق العام ثانياً -
٥	١٠-٤	ألف - السياق السياسي والاجتماعي - الاقتصادي
٧	١٢-١١	باء - صكوك ومؤسسات حقوق الإنسان
٨	١٧-١٣	جيم - تاريخ التشرد الداخلي وأسبابه وحجمه
١٠	٢٨-١٨	أطر مساعدة المشردين داخلياً وحمايتهم ثالثاً -
١٠	٢٤-١٨	ألف - الأطر القانونية والسياساتية والمؤسسية المحلية
١٢	٢٨-٢٥	باء - الأطر والاستجابة على الصعيد الدولي
١٣	٦١-٢٩	التصدي للتشرد الداخلي: الوقاية والحماية والحلول الدائمة رابعاً -
١٤	٥٣-٣٠	ألف - دارفور
٢٢	٥٩-٥٤	باء - الأشخاص الذين تعود أصولهم إلى جنوب السودان
٢٤	٦١-٦٠	جيم - المناطق المشمولة بالبروتوكول: أبيي وجنوب كردفان والنيل الأزرق
٢٥	٨٧-٦٢	الاستنتاجات والتوصيات
٢٥	٦٣-٦٢	ألف - الاستنتاجات
٢٦	٦٧-٦٤	باء - التوصيات

أولاً - مقدمة

١ - وفقاً للولاية الواردة في قرار مجلس حقوق الإنسان ٦/١٤، وبناءً على دعوة من حكومة السودان، قام المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، تشالوكا بياني، بزيارة رسمية إلى السودان في الفترة ١٤-٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. واضطلع المقرر الخاص بهذه الزيارة من أجل دراسة حالة المشردين داخلياً في البلد، مع التركيز بشكل خاص على دارفور ومواطني جنوب السودان الذين بقوا في السودان. وتستند استنتاجات وتوصيات المقرر الخاص إلى النتائج التي توصل إليها أثناء الزيارة، وإلى المبادئ التوجيهية بشأن التشرّد الداخلي (المبادئ التوجيهية)^(١).

٢ - وأجرى المقرر الخاص أثناء زيارته عدداً من اللقاءات مع محاورين من الحكومة في الخرطوم أو ميدانياً، من بينهم وزير الشؤون الخارجية، ووزير العدل، ووزير الشؤون الاجتماعية، ووزير الصحة، وممثلو المجلس التنسيقي لحقوق الإنسان في وزارة الداخلية، وممثلو مفوضية العون الإنساني. كما التقى بممثلين عن المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان، ومدير مركز شؤون المشردين داخلياً، ومفوضية العمل الإنساني الطوعي، وسلطة دارفور الإقليمية، ومفوضية العدل والحقيقة والمصالحة. وأتيحت له الفرصة خلال زيارته الميدانية للاجتماع بممثلي الحكومات المحلية، بمن فيهم ولاية شمال وغرب وجنوب دارفور، فضلاً عن أعضاء من منظمات المجتمع المدني وزعماء تقليديين ومسؤولين من الأمم المتحدة تابعين لمختلف الوحدات في إطار العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد) والممثل الخاص المشترك بالنيابة. وأعرب عن تقديره على وجه الخصوص لتمكنه من زيارة المجتمعات المحلية المتأثرة بالتشرّد الداخلي في مختلف مناطق دارفور، والالتقاء بعدد من مواطني جنوب السودان الذين لا يزالون في الخرطوم وضواحيها وفي مراكز العودة. وأعرب عن أسفه لعدم تمكنه من زيارة بعض معسكرات النازحين في شمال دارفور، كما كان مقرراً في الأصل، وذلك بسبب عطلة وطنية صادفت اليوم التالي لوصوله.

٣ - وأعرب المقرر الخاص عن تقديره لحكومة السودان على الدعوة التي قدمتها له، وعلى عملها البناء وعزمها على مواصلة التعاون مع ولايته. وأعرب عن امتنانه لمكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في السودان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وبعثة يوناميد، ولا سيما وحدة حقوق الإنسان التابعة لها، على ما قدمته من دعم كبير أثناء التحضير للزيارة وطوال فترتها. كما يود أن يعرب عن تقديره للتعاون والدعم الذي قدمه فريق الأمم المتحدة القطري، وللمشردين داخلياً ومواطني جنوب السودان الذين التقى بهم وأطلعوه على دواعي قلقهم وتجاربهم.

(١) E/CN.4/1998/53/Add.2

ثانياً - السياق العام

ألف - السياق السياسي والاجتماعي - الاقتصادي

١ - السياق السياسي

٤ - تأثر السودان بحروب أهلية طويلة الأمد بين الشمال والجنوب وفي الإقليمين الشرقي والغربي من البلد. وكان في قلب هذه الصراعات المطالبة بالمزيد من الاستقلال السياسي لهذه المناطق، والاعتراف بتنوعها الاجتماعي والثقافي، والقضايا المتعلقة بتقاسم الثروة ومشاركة الأقاليم الطرفية في الحياة السياسية^(٢). وانتهت الحرب الطويلة بين الشمال والجنوب بإجراء استفتاء في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ كانت نتيجته لصالح استغلال جنوب السودان، الذي دخل حيز التنفيذ في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١.

٥ - وفي شرق السودان، اتخذ الصراع طابعاً عنيفاً في عام ١٩٩٥، وأسفر عن توقيع اتفاق سلام شرق السودان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. أما في إقليم دارفور في غرب السودان، فقد اندلع الصراع على السلطة والأرض في عام ٢٠٠٣ وتسبب في تشريد أعداد هائلة على مر السنين. وفشلت سلسلة من اتفاقات وقف إطلاق النار التي أبرمت خلال هذا النزاع الذي طال أمده، كما فشل اتفاق سلام دارفور الموقع تحت رعاية الاتحاد الأفريقي في أيار/مايو ٢٠٠٦. وتحقق بعض التقدم السياسي في الآونة الأخيرة عقب التوقيع على وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور.

٦ - وانتُخب الرئيس عمر حسن البشير، الذي وصل إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري في عام ١٩٨٩، رئيساً للبلد في عام ١٩٩٦ وأعيد انتخابه في عام ٢٠٠٠، ثم في عام ٢٠١٠ الذي شهد أول انتخابات تعددية في السودان منذ ٢٤ عاماً، على الرغم من انتقاد بعض المراقبين الدوليين لهذه الانتخابات^(٣). ويعكف السودان على صياغة دستور وطني جديد أثار تساؤلات بشأن عملية المراجعة الدستورية من حيث الشفافية والمشاركة والشمول، وبشأن مدى إسهام الدستور في إيجاد حلول للقضايا من قبيل الصراعات المختلفة التي تؤثر على البلد^(٤).

(٢) مرصد التشرد الداخلي، السودان: صعوبة الحلول الدائمة مع عودة المشردين من جنوب السودان واستمرار التوتر في دارفور - لمحة عامة عن حالة التشرد الداخلي، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، صفحة ١٥.

(٣) مركز كارتر، مراقبة انتخابات السودان في عام ٢٠١٠، ١١-١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠، التقرير النهائي، صفحة ٣؛ بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات، السودان: الانتخابات الرئاسية والتشريعية ٢٠١٠، التقرير الختامي، صفحة ٤.

(٤) A/HRC/21/62, p.8.

٢- السياق الاجتماعي - الاقتصادي والبيئي

٧- السودان هو ثالث أكبر بلد في أفريقيا ويتمتع بموارد طبيعية كبيرة، ومع ذلك فإن ٤٧ في المائة من سكانه يعانون من فقر متوطن^(٥). وعدم توافر الخدمات الأساسية والافتقار إلى شبكة أمان اجتماعي، خاصة في المناطق الطرفية، ينعكس في المؤشرات مثل عدم كفاية الحصول على مياه الشرب النظيف والافتقار إلى مرافق الصرف الصحي (٨، ٢٠ في المائة)، وإتمام مرحلة التعليم الابتدائي (٧، ٦٢ في المائة)، والتحصين الكامل للأطفال (٣، ٣٩ في المائة)، وتسجيل المواليد (٣، ٥٩ في المائة)، وارتفاع معدلات الوفيات دون سن الخامسة ومعدلات الوفيات النفاسية^(٦). وتقدر الأمم المتحدة عدد المعوزين في السودان بـ ٤,٤ مليون نسمة^(٧).

٨- وتأثر اقتصاد السودان، الذي يعتمد إلى حد كبير على النفط، بانفصال جنوب السودان. كما أدى قرار جنوب السودان وقف إنتاج النفط والأضرار التي لحقت بمرافق الإنتاج في حقل هجليج إلى إلقاء أعباء على الاقتصاد السوداني، مما اضطر الحكومة إلى فرض عدد من تدابير التقشف في عام ٢٠١٢ بهدف معالجة ما نتج عن ذلك من عجز في الميزانية. وتمثلت غالبية التدابير في خفض الإنفاق على التنمية والتحويلات الاتحادية إلى حكومات الولايات المخصصة لتوفير الخدمات الأساسية. وتعرض السودان، كمستورد صاف للمواد الغذائية، لتأثيرات كبيرة من جراء عدم استقرار أسعار الصرف وارتفاع معدلات التضخم إلى أكثر من ٣٠ في المائة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتكاليف استيراد السلع الأساسية^(٨).

٩- يشهد السودان تحولاً سكانياً كبيراً، يشمل تضاعف عدد سكانه تقريباً منذ عام ١٩٨٣، وزيادة معدلات الانتقال من الريف إلى الحضر من حوالي ١٧ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى ما يقارب ٤٠ في المائة حالياً^(٩). وبالإضافة إلى الهجرة الداخلية من المناطق الريفية لأسباب اقتصادية، أدى التزوح بسبب انعدام الأمن والتزاح إلى تضخم المناطق الحضرية، حيث يفِر الناس بأعداد كبيرة إلى المناطق الحضرية. وتسبب انتشار الأسلحة في زيادة أعمال النهب وأحدث تأثيراً كبيراً في سبل العيش والحصول على الخدمات. على مستوى الدولة، تفتقر العديد من المؤسسات الحكومية إلى القدرات والتمويل لتوفير الخدمات للسكان على نحو كاف في مناطقهم^(١٠). ولا تتوفر قدرات وطنية كافية لمنع الأزمات والتأهب لها وإدارتها.

(٥) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، "السودان: لوحة متابعة الحالة الإنسانية، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، صفحة ١.

(٦) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، السودان: خطة عمل الأمم المتحدة وشركائها لعام ٢٠١٣، الصفحتان ٨ و ٢٨.

(٧) المرجع نفسه، صفحة ٩.

(٨) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، السودان: خطة عمل الأمم المتحدة وشركائها لعام ٢٠١٢ - استعراض منتصف العام، ٢٠١٢، صفحة ١٢.

(٩) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، السودان: خطة عمل الأمم المتحدة وشركائها لعام ٢٠١٣، الصفحة ٢٨.

(١٠) المرجع نفسه، صفحة ٢٩.

١٠ - وبالإضافة إلى ذلك، تسبب تدهور الظروف البيئية، التي تعزى جزئياً إلى تغير المناخ، في زيادة فشل المواسم الزراعية والتصحر وإزالة الغابات وعدم انتظام هطول الأمطار. وتشكل هذه الأحوال عوامل مهمة لتفاقم انعدام الأمن الغذائي والتعرض للمخاطر، مما يؤثر سلباً في الأوضاع الصحية وتوفر المياه وخدمات الصرف الصحي، كما تؤدي إلى شح الموارد الطبيعية مثل الأراضي والمياه والمراعي. وقد أدى ذلك إلى زيادة التنافس والصراع على الموارد الشحيحة، لا سيما في أوساط المجتمعات الرعوية والزراعية^(١١).

باء - صكوك ومؤسسات حقوق الإنسان

١١ - السودان طرف في معظم المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، على الرغم من أنه لم يصدق على بعض البروتوكولات الاختيارية ذات الصلة^(١٢). ووفقاً للمادة ٢٧(٣) من الدستور الانتقالي السوداني لعام ٢٠٠٥، تعد كل الحقوق والحريات المنصوص عليها في الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي صدق عليها السودان جزءاً لا يتجزأ من الدستور الوطني. ودعت بعض الجهات الفاعلة الوطنية والدولية إلى إعادة النظر في القوانين الوطنية لضمان اتساقها مع الدستور وكفالة الشفافية والمشاركة الواسعة النطاق في عملية مراجعة الدستور وإدخال تحسينات على شرعة الحقوق بما يتماشى مع حقوق الإنسان الدولية^(١٣). وفي عام ٢٠١١، خضع السودان لعملية الاستعراض الدوري الشامل الذي تمخض عن توجيه عدد من التوصيات المتعلقة بوصول المساعدات الإنسانية والمشردين داخلياً^(١٤).

١٢ - ولدى السودان عدد من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، بما في ذلك المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني، ولجنة حقوق الإنسان التابعة للجمعية الوطنية، والمفوضية الوطنية لحقوق الإنسان. وفيما يتعلق بهذه المفوضية، بحث المقرر الخاص الحكومة والشركاء الدوليين على دعم المفوضية عن طريق بناء القدرات والتدريب وغير ذلك من التدابير لتيسير امتثالها لمبادئ باريس^(١٥).

(١١) المرجع نفسه.

(١٢) فيما يتعلق بالتصديق، انظر الرابط <http://www.ohchr.org/EN/Countries/AfricaRegion/Pages/SDIndex.aspx>.

(١٣) A/HRC/21/62، الفقرات ٢٩-٣١ و ٣٣-٣٧؛ A/HRC/WG.6/11/SDN/2، الفقرة ٤؛

A/HRC/WG.6/11/SDN/3، الفقرتان ٤ و ٥.

(١٤) A/HRC/18/16، الفقرات ٨٣-٥٧؛ ٨٣-١٥٧؛ ٨٣-١٦٠.

(١٥) A/HRC/21/62، الفقرات ١٥-١٧.

جيم - تاريخ التشرد الداخلي وأسبابه وحجمه

١٣ - النمط التاريخي للتشرد الداخلي في السودان متجذر بعمق في التوترات السياسية بين المركز والأقاليم الطرفية، وغالباً ما يرتبط بالمطالبات بإصلاحات تتعلق بتوزيع الثروة والسلطة وزيادة الاعتراف بالتنوع في البلد^(١٦). وقد أدت هذه التوترات إلى نزاعات مسلحة طال أمدها في بعض أقاليم البلد، وتعرض السكان المدنيون لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وفقدوا سبل عيشهم وتعرضوا للتشريد. وما فتئ التشرد الداخلي يؤثر بشكل عميق، خلال فترة الزيارة، في حقوق الإنسان المتعلقة بملايين البشر في السودان، بمن فيهم المشردون داخلياً في دارفور، ومواطنو جنوب السودان الذين بقوا في الخرطوم وفي مناطق أخرى من البلد، والمشردون داخلياً في المناطق الثلاث المشمولة ببروتوكول اتفاقية السلام - أبيي وجنوب كردفان والنيل الأزرق. وأشارت الأمم المتحدة إلى ما مجموعه ٤,٤ مليون شخص من المعوزين في السودان، بينهم أكثر من ١,٤ مليون مشرد في المخيمات في دارفور، الذين يتلقون المعونة الغذائية، وحوالي ١٤٠.٠٠٠ مشرد و/أو متضرر بشدة في ولاية النيل الأزرق، وأكثر من ٥٠٠.٠٠٠ في جنوب كردفان. وثمة ما يدعو للقلق أيضاً بشأن مواطني جنوب السودان الذين يعيشون في السودان ويتراوح عددهم بين ٢٢٠.٠٠٠ و٣٥٠.٠٠٠ نسمة ويحتاج معظمهم للمساعدة^(١٧).

١٤ - لقد استمر النزاع المسلح بين الجيش الشعبي لتحرير السودان في جنوب السودان وحكومة السودان لعدة عقود خلال الفترة ١٩٥٦-١٩٧٢، واندلج مرة أخرى في عام ١٩٨٣. وانتهت الحرب بتوقيع اتفاقية السلام الشامل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، التي حددت ترتيبات انتقالية لتقاسم السلطة ووضع المناطق الثلاث المشمولة بالبروتوكول الملحق بالاتفاقية، وهي تحديداً أبيي وجنوب كردفان والنيل الأزرق^(١٨). وأدت الحرب الأهلية التي استمرت لسنوات طويلة إلى تشريد حوالي ٤ ملايين نسمة، عاد مليونان منهم إلى جنوب السودان وأبيي وجنوب كردفان في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وهو تاريخ التوقيع على اتفاقية السلام الشامل، وحتى نهاية عام ٢٠٠٩^(١٩). كما تم اعتباراً من آب/أغسطس ٢٠١٠ تسريع تنفيذ مبادرات تيسير عودة مواطني جنوب السودان الذين بقوا في الشمال، بمن فيهم الموجودون في الخرطوم وضواحيها. وتعيش نسبة كبيرة من النازحين من الجنوب في منطقة الخرطوم الكبرى التي استقبلت وأدمجت الكثيرين منهم خلال العقد الماضيين^(٢٠).

(١٦) A/HRC/21/62، الفقرات ١٥-١٧.

(١٧) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، السودان: خطة عمل الأمم المتحدة وشركائها لعام ٢٠١٣، الصفحتان ٩ و١٣.

(١٨) مرصد التشرد الداخلي، السودان: الحلول الدائمة (انظر الحاشية ٢) أعلاه.

(١٩) المرجع نفسه، صفحة ١٠.

(٢٠) المرجع نفسه، صفحة ١١.

١٥- وبعد الانتخابات التي نُظمت على الصعيد الوطني في نيسان/أبريل ٢٠١٠، ووفقاً لشروط اتفاقية السلام الشامل، أُجري استفتاء على تقرير مصير جنوب السودان في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ أدى إلى استقلال الجنوب وإنشاء جمهورية جنوب السودان في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١. وقد شكل ذلك امتثالاً لاتفاقية السلام الشامل، بيد أنه لم يتم التوصل إلى قرار بشأن ثلاثة مجالات رئيسية هي الحدود بين الدولتين التي كانت سبباً لتجدد القتال الذي أثر في عدد من القضايا (مثل أمن الحدود، ومسارات تنقل مجموعات الرُّحّل وحقوقهم في المياه والرعي)؛ والاتفاقات المتعلقة بقطاع النفط والمواطنة والإقامة بالنسبة لمواطني جنوب السودان الذين بقوا في الشمال. وعقب الاستقلال، تسبب تجدد القتال في المناطق الثلاث المشمولة بالبروتوكول في موجات نزوح جديدة وأخر الاستفتاء على الوضع النهائي لمنطقة أبيي، فضلاً عن تأخير عملية المشورة الشعبية في جنوب كردفان والنيل الأزرق.

١٦- وحدثت موجة نزوح واسعة النطاق وطويلة الأمد بسبب النزاع الذي اندلع في دارفور في مطلع عام ٢٠٠٣ بين جماعتين متحالفتين، حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، ضد حكومة السودان. وعلى الرغم من توقيع اتفاق سلام دارفور أيار/مايو ٢٠٠٦ بين حكومة السودان وأحد فصائل حركة/جيش تحرير السودان، أدى استمرار تشظي جماعات التمرد إلى تجدد العنف وإخفاق اتفاق سلام دارفور. وتبع ذلك إبرام عدة اتفاقات لم يُكتب لها النجاح وتجدد القتال بين القوات المسلحة السودانية ومختلف جماعات التمرد، فضلاً عن اقتتال هذه الجماعات فيما بينها. وبحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بلغ عدد المشردين حوالي ٢,٧ مليون نسمة، بالإضافة إلى أكثر من مليوني نسمة اعتُبروا متضررين من النزاع، ومقتل ٣٠٠ ٠٠٠ شخص^(٢١). وتحقق بعض التقدم السياسي بعد التوقيع في تموز/يوليه ٢٠١١ على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور بين حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة، وهي مجموعة حركات مسلحة صغيرة في دارفور. ولم يتم التوصل إلى تسوية سلام شامل، حتى وقت زيارة المقرر الخاص، بما في ذلك مع حركات المعارضة المسلحة الكبيرة مثل حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد. وبالرغم من عودة بعض المشردين في أجزاء من دارفور، هناك مناطق أخرى تشهد استمرار القتال وتجدد التشرد الداخلي^(٢٢).

١٧- ولم يتمكن المقرر الخاص من زيارة شرق السودان، بيد أن هذه المنطقة شهدت صراعات عنيفة وموجات تشريد منذ عام ١٩٩٥ على وجه الخصوص عند اندلاع النزاع المسلح بين الجيش وتحالف ترمد جبهة الشرق. وفي عام ٢٠٠٦، وقع الطرفان اتفاق سلام شرق السودان الذي يجري تنفيذه بشكل بطيء^(٢٣). وحتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣، كان

(٢١) المرجع نفسه، الصفحات ٧-٨ و ٢٤-٢٩.

(٢٢) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، السودان: خطة عمل الأمم المتحدة وشركائها لعام ٢٠١٣، صفحة ١٤.

(٢٣) مرصد التشرد الداخلي، السودان: الحلول الدائمة (انظر الحاشية ٢) أعلاه.

هناك حوالي ٣٠.٠٠٠ من مواطني جنوب السودان و١٥٠.٠٠٠ مشرد داخلياً في ولايات القضارف والبحر الأحمر وكسلا في شرق السودان^(٢٤)، وفرضت قيود على وصول المساعدات الإنسانية إليهم. ولا يزال هذا الإقليم يشهد أسوأ مؤشرات التنمية في البلد بالرغم من أن الهدوء السياسي والأمني النسبي الذي ساد في الآونة الأخيرة قد سمح بتحقيق بعض الانتعاش والتنمية.

ثالثاً - أطر مساعدة المشردين داخلياً وحمايتهم

ألف - الأطر القانونية والسياساتية والمؤسسية المحلية

١٨ - لم يوقع السودان أو يصدق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٠٩ المتعلقة بحماية ومساعدة المشردين داخلياً في أفريقيا (اتفاقية كمبالا). وعلى الرغم من ذلك يرحب المقرر الخاص بأن الحكومة تعكف على إجراء دراسة في هذا الصدد. وقد صدق السودان على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا (٢٠٠٦)، وبخاصة البروتوكول المتعلق بحماية ومساعدة المشردين داخلياً، الذي يقتضي أن تراعي الدول الأطراف المبادئ التوجيهية بشأن التشرّد الداخلي وتدمجها في تشريعاتها الوطنية (E/CN.4/1998/53/Add.2)، وكذلك البروتوكول المتعلق بحقوق الملكية للأشخاص العائدين.

١٩ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، اعتمدت حكومة السودان السياسة الوطنية المتعلقة بالمشردين داخلياً. وتغطي هذه السياسة جميع مراحل التشرّد بسبب الصراع أو الكوارث الطبيعية وتحدد حقوق المشردين داخلياً، بما في ذلك الحق في الأمن والإدماج في برامج التنمية، وتعزز مبادئ المشاركة والطوعية وحرية الاختيار فيما يتعلق بالحلول المستدامة. كما تحدد المبادئ التوجيهية مسؤوليات الحكومة في جميع مراحل التشرّد، مع تحديد أدوار جميع المستويات الحكومية في تخطيط الأنشطة المتعلقة بالمشردين^(٢٥). وتجدر الإشارة إلى وجود أحكام بشأن إقرار المبادئ التوجيهية، والتزام الدول بضمان أعمال حقوق المشردين داخلياً عن طريق تنفيذ التشريعات الوطنية، وتحديد الاستثناءات التي تجيز تعليق بعض الحقوق بشكل مؤقت. ومع ذلك، يجري تنفيذ السياسة بصورة بطيئة، ويرجع ذلك جزئياً إلى عدم وجود آليات رصد حكومية فعالة، مثل اللجنة العليا المعنية بالمشردين. وفيما يتعلق بتنفيذ هذه السياسة، لاحظت الجهات المعنية عدم الاعتراف والاهتمام على النحو الواجب بالمشردين الموجودين خارج المخيمات والمستوطنات. وأصبحت هذه الفئة من المشردين، وخاصة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، "غير مرئية" تقريباً، مع عدم وجود نموذج لتسجيلهم أو أي إجراءات أخرى لتحديدهم

(٢٤) المعلومات المقدمة من الأمم المتحدة، نيسان/أبريل ٢٠١٣.

(٢٥) جمهورية السودان، وزارة الشؤون الداخلية، "السياسة الوطنية بشأن المشردين داخلياً" (٢٠٠٩).

وحمايتهم أو تلبية احتياجاتهم. وفيما يتعلق بالحلول الدائمة، تنص السياسة الوطنية للمشردين داخلياً على العودة والإدماج في المجتمع المحلي أو إعادة التوطين، ومع ذلك تم التركيز عموماً على العودة، مما استلزم وضع آليات تحقق مشتركة مع الحكومة من أجل تأكيد طوعية العودة. وهناك عدة قوانين محلية، مثل قانون الطفل (٢٠١٠)، وقانون القوات المسلحة (٢٠٠٧)^(٢٦)، واتفاقات السلام الإقليمية، مثل وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، التي تتضمن الإشارة أيضاً إلى مسألة المشردين داخلياً والتهجير القسري (انظر الفصل الرابع أدناه).

٢٠- وتمثل مفوضية العون الإنساني الهيئة الحكومية الرئيسية المسؤولة عن تنسيق البرامج المتعلقة بالمشردين داخلياً بين وكالات الدولة أو الوزارات وغيرها من الجهات الحكومية المعنية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والجهات المانحة. وهي مسؤولة أيضاً عن توفير الدعم التقني وتسهيل الإجراءات ذات الصلة والمساعدة في إعداد وتنفيذ وتقييم البرامج المتعلقة بالمشردين داخلياً. والسياسة الوطنية للمشردين داخلياً تمنح اللجنة العليا المعنية بالمشردين داخلياً دوراً أكبر من حيث رسم السياسات وفي مجالي التخطيط والرصد، وتكلفتها بتحديد دور الجهات المعنية^(٢٧). واللجنة السودانية العليا مكلفة على نحو منفصل بالإشراف على العمل الإنساني في دارفور، على الرغم من أنها غير فعالة إلى حد كبير حتى الآن، كما أنشئت في هذه الأثناء لجنة تنسيق تعنى بالأنشطة بين الحكومة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية^(٢٨).

٢١- وفي شباط/فبراير ٢٠١٢ تم رسمياً إطلاق عملية إنشاء سلطة دارفور الإقليمية، بموجب وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، ويشكل ذلك أحد التطورات السياسية والمؤسسية الأكثر أهمية في دارفور مؤخراً. وأوكلت القضايا المتصلة بالعودة وإعادة إدماج المشردين داخلياً واللاجئين إلى مفوضية العودة الطوعية وإعادة التوطين (انظر وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، الفصل الرابع)^(٢٩).

٢٢- والوزارات الحكومية المعنية بمسألة المشردين داخلياً بشكل خاص تشمل وزارة الشؤون الإنسانية ووزارة الرعاية والضمان الاجتماعي. وتشمل المؤسسات الحكومية الأخرى ذات الصلة المركز الوطني للمشردين داخلياً والعودة الطوعية. أما مركز الإجراءات المشتركة، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٦، فيهدف إلى التنسيق بين الإدارات الحكومية والوزارات ذات الصلة من أجل معالجة البيروقراطية الإجراءات المتعلقة بعمل المنظمات غير الحكومية في السودان (مثل إصدار التأشيرات والتسجيل وتصاريح العمل).

(٢٦) المواد ٢٩، ١١٦، ١٢٦-١٢٧ والمادة ١٥٩ من القانون أعلاه، على التوالي.

(٢٧) جمهورية السودان، وزارة الشؤون الإنسانية، "السياسة الوطنية بشأن المشردين داخلياً"، الفقرة ٩.

(٢٨) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، السودان: خطة عمل الأمم المتحدة وشركائها لعام ٢٠١٣، صفحة ٢٥.

(٢٩) مفوضية شؤون اللاجئين، "دارفور: العودة ورصد النتائج الرئيسية في دارفور"، كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٢، التقرير ربع السنوي المقدم لآلية التحقق المشتركة واللجنة الرفيعة المستوى، الصفحة ١.

٢٣- هناك حوالي ٣٨٠٠ منظمة غير حكومية وطنية عاملة في مجال المساعدات الإنسانية في السودان. وتوخياً لإبرام اتفاقات تقنية مع حكومة السودان، يُطلب من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية التعامل مع نظيراتها السودانية والمساهمة في بناء قدراتها. وقد أصبحت الأنشطة المتعلقة ببناء القدرات مسألة محورية إلى حد كبير منذ عام ٢٠١١ في ظل القيود المفروضة على وصول وكالات المعونة الدولية إلى مناطق النزاع، وسياسة تفضيل المنظمات السودانية، بما في ذلك الوزارات^(٣٠).

٢٤- ويرى المقرر الخاص أن من الأهمية بمكان تعزيز القدرات الوطنية لإدارة الجوانب الإنسانية والتشرد الداخلي، دون أن يؤثر ذلك سلباً في وصول الجهات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية الدولية التي لا تزال تضطلع بدور جوهري من أجل توفير مستوى عالٍ من القدرات الفنية واللوجستية اللازمة لإدارة الحالات الإنسانية التي يشهدها البلد على نطاق واسع، وتعبئة الموارد اللازمة، والقيام بالرصد والتقييم، وكفالة وجود الضمانات اللازمة لدعم المبادئ الإنسانية المتمثلة في الحياد والتراثة في حالات النزاع. وعلاوة على ذلك، فإن العنصر الرئيسي في مجال بناء القدرات ينبغي أن يركز على التمكين من وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، في توقيت مناسب ودون عوائق، وتعزيز أنشطة التنمية والإنعاش من أجل التوصل إلى حلول دائمة.

باء- الأطر والاستجابة على الصعيد الدولي

٢٥- لا تزال العملية الإنسانية في السودان واحدة من أكبر العمليات في العالم، حيث طلبت الأمم المتحدة وشركاؤها حوالي مليار دولار لتمويلها في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، على التوالي، من أجل مساعدة أكثر من ٤,٤ مليون شخص يشكلون أكثر من ١٢ في المائة من سكان السودان^(٣١). ومع ذلك، كانت الاستجابة للاحتياجات الإنسانية للسودان ضعيفة إلى حد كبير أثناء زيارة المقرر الخاص بسبب انخفاض التمويل الإنساني، حيث تعهدت الجهات المانحة بدفع ٥٣ في المائة فقط من الاحتياجات لأنشطة عام ٢٠١٢^(٣٢).

٢٦- وبالإضافة إلى التعاون مع المؤسسات الحكومية ذات الصلة، مثل مفوضية العون الإنساني، تُيسر الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الدولية عن طريق آليات تنسيق من قبيل الفريق القطري الإنساني، ونظام التنسيق بين القطاعات الذي يشمل قطاعات مثل الأمن

(٣٠) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، السودان: خطة عمل الأمم المتحدة وشركائها لعام ٢٠١٢، تقرير منتصف العام، كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيه ٢٠١٢، صفحة ٢٥.

(٣١) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، السودان: خطة عمل الأمم المتحدة وشركائها لعام ٢٠١٣، الصفحات ٣ و ٧ و ٩.

(٣٢) المرجع نفسه، صفحة ١١.

الغذائي وسبل المعيشة والصحة والحماية. وفي عام ٢٠١٢، تم تأسيس قطاع الحوكمة والبنية التحتية والانتعاش الاقتصادي بغية تعزيز جهود الإنعاش المبكر والصلة بين المساعدة الإنسانية والتوصل إلى حلول دائمة^(٣٣).

٢٧- وقد اضطلعت الجهات الفاعلة الإقليمية بدور هام في الاستجابة الإنسانية وعمليات السلام والانتعاش والتنمية في السودان. وبالإضافة إلى وجود عدد من المنظمات غير الحكومية الإقليمية العاملة في السودان وإبرام اتفاقات ثنائية، مثل تلك التي تهدف إلى المساعدة في عودة المشردين وفقاً لوثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، تشمل الأمثلة الأخرى المبادرة الثلاثية (الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي) المتعلقة بتأمين وصول المساعدات الإنسانية إلى جنوب كردفان وولاية النيل الأزرق^(٣٤).

٢٨- وبالرغم من قيام المجتمع الدولي بعمليات إنسانية واسعة النطاق في السودان منذ أمد طويل، فهناك العديد من التحديات التي لا تزال ماثلة أمام تنفيذها على نحو فعال. ويشمل هذه القيود المفروضة على الوصول إلى المتضررين بسبب المخاوف الأمنية المرتبطة بالتزاع، واللوائح الحكومية، وانخفاض التمويل الإنساني، ونقص القدرات الوطنية، بما في ذلك لدى الوزارات المعنية^(٣٥).

رابعاً- التصدي للتشرد الداخلي: الوقاية والحماية والحلول الدائمة

٢٩- التصدي لمختلف الأزمات وحالات التشرد التي يشهدها السودان يستوجب أطر عمل مميزة، وغالباً ما يكون ذلك في شكل سياسات إقليمية واتفاقات وهيكل مؤسسية لمعالجة التحديات المحددة لكل حالة وفقاً للبيئة المحلية. وفي حين لا يمكن أن يتناول هذا التقرير بالتفصيل الحالات المتشعبة المتعلقة بالتشرد الداخلي في البلد، فإن هذا الفصل يقدم تحليلاً للوضع في دارفور وحالة مواطني جنوب السودان الذين بقوا في السودان، استناداً إلى المواقع التي جرت زيارتها وحالات التشرد التي تمكن المقرر الخاص من التركيز عليها أثناء زيارته. ويرد تحليل موجز للحالة في المناطق الثلاث المشمولة بروتوكول اتفاقية السلام: أبيي وجنوب كردفان والنيل الأزرق.

(٣٣) المرجع نفسه، صفحة ٢٥.

(٣٤) المرجع نفسه.

(٣٥) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، السودان: خطة عمل الأمم المتحدة وشركائها لعام ٢٠١٢، تقرير منتصف العام، كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيه ٢٠١٢، صفحة ١٨.

ألف - دارفور

١ - الوقاية وما أُحرز من تقدم لإيجاد حلول

٣٠ - إن أزمة دارفور، التي دخلت عامها العاشر، قد تحولت إلى حالة تشرّد داخلي طويل الأمد وباتت أكبر عملية إغاثة إنسانية في السودان. وعلى الرغم من حدوث بعض التحسن الأمني وتطورات سياسية ملحوظة، فإن ذلك لم يؤد إلى تحسن كبير في الوضع الإنساني بشكل عام، كما أن حالات العودة التي حدثت قابلتها موجات تشريد جديدة. وكان حوالي ٤٠ في المائة من سكان دارفور (٣,٥ مليون نسمة) يحصلون على مساعدات إنسانية في عام ٢٠١٢، وسُجّل نصف هذا العدد كمشردين يعيشون في مخيمات^(٣٦).

٣١ - وفي حين أدى تحسن الوضع الأمني، وخاصة في غرب دارفور، إلى عودة ٢٠٣ ٠٠٠ مشرد إلى ديارهم منذ أوائل عام ٢٠١١، فقد تم الإبلاغ عن أكثر من ١١٤ ٠٠٠ حالة تشريد جديدة في عام ٢٠١٢^(٣٧). وحدثت حالات تشريد جديدة بسبب عدد من الاشتباكات العنيفة التي وقعت مؤخراً بين مجموعات مختلفة، في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٣، مما يكشف عن نمط تشريد متعدد الأسباب يشمل الاشتباكات القبلية، والصراعات المسلحة بين قوات الأمن الحكومية والحركات المسلحة^(٣٨) وأعمال عنف متفرقة بين الرُحّل والمزارعين.

٣٢ - ويقدم المجتمع الدولي الدعم لدارفور منذ اندلاع الصراع المسلح في عام ٢٠٠٣ (الذي تسبب في تشريد حوالي ٢ مليون نسمة ومقتل كثير من الأشخاص)، ويشمل الدعم تقديم المساعدات الإنسانية ودعم عمليات السلام وإنشاء عمليات حفظ السلام^(٣٩). وتم تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، وبدعم من الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء، التوقيع على اتفاق سلام دارفور في عام ٢٠٠٦، وبدأت عملية سلام جديدة في عام ٢٠١٠ توجت بوثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور (تموز/يوليه ٢٠١١)، التي تتضمن أحكاماً محددة بشأن المشردين داخلياً.

(٣٦) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، السودان: خطة عمل الأمم المتحدة وشركائها لعام ٢٠١٣، صفحة ١٤.

(٣٧) المرجع نفسه.

(٣٨) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "نشرة الشؤون الإنسانية، السودان"، العدد ٩، ٢٥ شباط/فبراير - ٣ آذار/مارس ٢٠١٣، الصفحتان ١-٢؛ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نشرة الشؤون الإنسانية، السودان، العدد ٨، ١٨-٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣، صفحة ١.

(٣٩) اليوناميد، "معلومات أساسية"، متاحة على الرابط:

<http://unamid.unmissions.org/Default.aspx?tabid=10998&language=en-US>؛ و"ولاية يوناميد"، متاحة على الرابط: <http://www.un.org/en/peacekeeping/missions/unamid/mandate>.

٣٣- وأنشئت عملية مختلطة فريدة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لحفظ السلام في دارفور (يوناميد). بموجب قرار مجلس الأمن (١٧٦٩) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، لتحل محل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وتحدد ولاية اليوناميد على أساس سنوي، حيث تم تمديدتها حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣ (قرار مجلس الأمن ٢٠٦٣). وتشمل ولايتها حماية المدنيين، ومراقبة تنفيذ الاتفاقات، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتقديم المساعدة لتنفيذ عملية سياسية شاملة، وتحقيق الاستقرار الأمني لإتاحة تقديم المساعدات الإنسانية^(٤٠).

٣٤- وفي عام ٢٠١٢، أُطلقت المرحلة الأولى لتنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، حيث أنشئت سلطة دارفور الإقليمية وجرى تقسيم دارفور إلى خمس ولايات عوضاً عن الولايات الثلاث السابقة. ومع أن الوثيقة لم تشمل، حتى وقت زيارة المقرر الخاص، أكبر ثلاث حركات مسلحة في دارفور، فقد أصبح موضع تركيز الحكومة والجهود الدولية المبذولة لتحقيق السلام وإيجاد حلول مستدامة للمجتمعات المتضررة. وكجزء من هذه الجهود، أرسل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعثة تقييم مشتركة إلى دارفور في عام ٢٠١٢ من أجل تحديد الاحتياجات والأولويات. وأعقب ذلك عقد المؤتمر الدولي للمانحين لإعادة الإعمار والتنمية في دارفور، الذي عقد في الدوحة في نيسان/أبريل ٢٠١٣ بهدف توفير الأموال اللازمة لمشاريع الإنعاش والتنمية.

٣٥- وتتألف سلطة دارفور الإقليمية، المنشأة في إطار وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، من ٢١ ممثلاً عن ولايات دارفور الخمس. وعلى الرغم من أهمية دور هذه السلطة وولايتها، أي أن تكون على وجه التحديد حلقة وصل بين الحكومة الاتحادية وولايات دارفور وتضمن التنسيق بين الولايات الخمس في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام، فإن تمويلها لا يزال ضعيفاً وهي مقيدة بسبب الوضع الأمني السائد.

٢- الوضع الراهن للمشردين في المخيمات والمجتمعات المحلية المضيفة

(أ) وصول المساعدات الإنسانية والأمن

٣٦- لقد كان الوصول إلى الغالبية العظمى من المحتاجين في دارفور ممكناً، بيد أن العوامل من قبيل انعدام الأمن والعقبات البيروقراطية والقيود المفروضة على الوصول أعاققت تقديم المساعدات الإنسانية وأثرت سلباً في بيئة عمل المنظمات الإنسانية الدولية على وجه الخصوص^(٤١). في عام ٢٠١٢، اتخذت الحكومة إجراءات جديدة فيما يتعلق بسفر موظفي المساعدة الإنسانية إلى دارفور، مما أدى إلى حدوث ارتباك ومنع بعض موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من السفر إلى دارفور لعدة أشهر. ولذا، فإن إعلان الحكومة الصادر

(٤٠) انظر "ولاية يوناميد"، متاحة على الرابط: <http://www.un.org/en/peacekeeping/missions/unamid/mandate>.

(٤١) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، السودان: خطة عمل الأمم المتحدة وشركائها لعام ٢٠١٣، الصفحتان ١٤-١٥.

في آذار/مارس ٢٠١٣ بشأن إزالة القيود المفروضة على سفر موظفي الوكالات الإنسانية العاملة في دارفور هو موضع ترحيب ويُرجى بقوة تنفيذه على وجه السرعة. وعلاوة على ذلك، يشدد المقرر الخاص على دواعي قلق زعماء مجموعات المشردين داخلياً الذين التقى بهم وأفادوه بالتدهور الملحوظ للوضع الإنساني في المخيمات عقب طرد المنظمات غير الحكومية الدولية في عام ٢٠٠٩. وأشار متحاورون آخرون إلى زيادة القيود والحظر المفروض من الحكومة على وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي تسيطر عليها الحركات المسلحة، أو حيث يعتقد انحياز السكان "لجماعات مناوئة"، مما يؤثر في توفير الدواء والحماية وغيرهما من الخدمات.

٣٧- ووفقاً للمعلومات التي تلقاها المقرر الخاص، هناك عدة عوامل تقوض الأمن داخل وخارج المخيمات، بما في ذلك مزاعم تسلل الجماعات المسلحة إلى بعض المخيمات وقيامها بارتكاب انتهاكات، والانتهاكات من جانب قوات الأمن الحكومية وشرطة الاحتياط المركزي المسؤولة عن الأمن داخل المخيمات، وعدم وصول الوكالات الإنسانية التي يمكن أن تضمن الحماية والرصد، واستمرار انعدام الأمن خارج المخيمات بسبب أنشطة الجماعات المسلحة والمليشيات وأعمال النهب. وعلاوة على ذلك، فإن أنشطة توفير الحماية في دارفور مقيدة ولا سيما بسبب مشاكل الوصول والوضع الأمني في بعض المناطق ومحدودية قدرة الجهات العاملة في هذا المجال^(٤٢).

٣٨- ويستمر على نحو متزايد تعرض النساء والفتيات المشردين لخطر العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس وشتى أنواع سوء المعاملة والاستغلال. وأبرزت النساء المشردين داخلياً اللاتي التقى بهن المقرر الخاص المخاطر الأمنية التي يتعرضن لها عندما يخرجن من المخيمات، كما أبرزن الحاجة إلى تعزيز الأمن داخل المخيمات. وخلال عملية تحقق أجريت في مناطق عودة النازحين في عام ٢٠١٢، تبين أن تشتت أفراد الأسر يتخذ منحى مثيراً للقلق: حيث يبقى جزء من الأسرة في مخيم المشردين داخلياً من أجل الحفاظ على تسجيل الأسرة ووصولها على الخدمات (مثل التعليم)، في حين يعود أفراد الأسرة الآخرين بشكل موسمي من أجل زراعة أراضيهم. كما يستفاد من الحفاظ على تسجيل الأسرة في المخيمات كإجراء تحوطي نظراً لعدم إمكانية التنبؤ بالوضع الأمني أو نجاح الحصول، حتى تتمكن الأسرة من العودة إلى المخيم إذا لزم الأمر. وتعززت هذه الاستراتيجية لأن برنامج الغذاء العالمي لا يتمكن من تقديم المساعدات الغذائية على المدى الطويل في مناطق عودة المشردين داخلياً في دارفور. ونتيجة لهذه الاستراتيجية التي تنتهجها الأسر من أجل البقاء، هناك عدد متزايد من الأسر التي تعولها نساء وقُصّر غير مصحوبين في مخيمات المشردين داخلياً، مما يشكل مصدر قلق كبير في مجال توفير الحماية.

(٤٢) المرجع نفسه، الصفحات ٢٠-٢٢.

٣٩- وعلاوة على ذلك، لا يزال الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي محدوداً للغاية. ووفقاً للمعلومات المقدمة إلى المقرر الخاص، قلما تتابع الشرطة حالات الاغتصاب والاعتداء الجنسي، كالقيام بإجراء تحقيقات واعتقالات على سبيل المثال، مما يؤدي إلى استدامة ثقافة الإفلات من العقاب. وعلى الرغم من الترحيب بتحسين التصدي لهذه الشواغل من قبل وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية، ثمة حاجة إلى زيادة القدرات المؤسسية بغية التصدي لهذه المشكلة في مجتمعات المشردين داخلياً والمجتمعات المحلية المتأثرة بالتراجع، وتوفير المساعدة القانونية وخدمات الدعم للمشردين، فضلاً عن التوعية وبناء قدرات مقدمي الخدمات والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون.

(ب) التحديات في مجالي القدرات والقطاعات

٤٠- فيما يتعلق بتقديم الخدمات، تواجه مختلف القطاعات تحديات في مجال التنفيذ لا ترتبط بالحصول على هذه الخدمات فحسب، بل أيضاً بتدني التمويل الثنائي وتأخير دفع المبالغ المقدمة من الجهات المانحة بالإضافة إلى عوامل أخرى. والمشاكل المتصلة بتمويل القطاع الصحي على سبيل المثال في عام ٢٠١٢، استوجبت تولى وزارة الصحة تشغيل المرافق الصحية. ونظراً لمحدودية الموارد البشرية والمالية لوزارة الصحة، يتوقع أن يؤدي هذا التحول إلى تدني الخدمات من حيث الكم والنوعية^(٤٣). وفي قطاع الإيواء في الحالات الطارئة وتوفير المواد الغذائية، ووجهت في أجزاء من دارفور العديد من المشاكل المتمثلة في التأخير والعقبات التي تحول دون توصيل المواد، وذلك لأسباب تتعلق بالأمن والنقل والتمويل. والقيود الحكومية المفروضة على نقل الإمدادات أدت وحدها إلى عدم حصول حوالي ٣٣ في المائة من المستفيدين المستهدفين في دارفور على المعونات غير الغذائية التي تكفيهم خلال موسم الأمطار^(٤٤). ولاحظ المقرر الخاص ذلك أثناء زيارته للمخيمات، حيث وجد العديد من المشردين يعيشون في مساكن مؤقتة بدائية ومتهالكة توفر القليل من الحماية من عوامل الطبيعة.

٤١- وفي قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة العامة، تحققت إنجازات كبيرة على المستوى الوطني في عام ٢٠١٢. بيد أن أوجه الحاجة إلى القدرات والموارد المحدودة أصلاً في هذا القطاع قد زادت بسبب إنشاء ولايتين إضافيتين في دارفور، فضلاً عن حدوث حالات تشريد جديدة وتدني التمويل^(٤٥).

(٤٣) المرجع نفسه، الصفحات ١٩-٢٠.

(٤٤) المرجع نفسه.

(٤٥) المرجع نفسه، صفحة ٢٢.

٣- الحلول الدائمة

(أ) مناطق العودة: الأمن والخدمات وسبل العيش

٤٢- وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور أعطت الأولوية لعودة المشردين داخلياً من بين الحلول الدائمة الثلاثة المتاحة لهم. ومع ذلك، أشار مختلف المحاورين الذين التقى بهم المقرر الخاص، بمن فيهم النازحون وممثلو الحكومة والمنظمات العاملة لفائدة المشردين داخلياً في دارفور، إلى ضرورة تيسير العودة الطوعية دون إغفال البدائل الأخرى، مثل الاندماج المحلي، التي ينبغي أيضاً أن تكون جزءاً من استراتيجية شاملة للوصول إلى حل دائم.

٤٣- لا يزال الوضع الأمني ونقص الخدمات في مناطق العودة يشكلان التحديين الرئيسيين للعودة المستدامة. وذكر بعض المشردين الذين التقى بهم المقرر الخاص، بمن فيهم النساء، أن من المبكر الحديث عن موجات عودة كبيرة، وشددوا على أن الوصول إلى الأراضي جوهرية لتأمين العودة، غير أن أراضيهم لا تزال محتلة. كما أبرزوا المخاوف الأمنية المتعلقة باستمرار عمليات الجنجويد، وأشاروا إلى عدم قدرة الحكومة أو قوات اليوناميد على توفير الحماية لهم، واستدلوا على ذلك بالهجمات التي وقعت في منطقة كتم (آب/أغسطس ٢٠١٢) ومجزرة هشابة (أيلول/سبتمبر ٢٠١٢). وأكد ممثلو سلطة دارفور الذين التقى بهم المقرر الخاص ضرورة استتباب الأمن للناس في مناطق العودة، بما في ذلك عن طريق تعزيز الحوار بين أبناء دارفور لمعالجة مشكلة العلاقة بين الرُّحَل والمستوطنين، وهي مسألة تؤثر في استقرار المناطق الريفية. وأشاروا قيام الرُّحَل باحتلال معظم المناطق خارج المدن في دارفور بعد أن هجرها السكان بسبب النزاع، ولجوء الكثيرين منهم إلى مخيمات أو مستوطنات. وذكروا أيضاً أن جماعات الرُّحَل قد لا تدعي بالضرورة ملكيتها لتلك الأراضي، لكن لا بد من إجراء حوار متسق بشأن هذه المسألة وما يتصل بها من قضايا. وفيما يتعلق بالحوار مع المشردين داخلياً، بما في ذلك بشأن العودة، أعرب المقرر الخاص عن سروره عندما علم بأن مؤتمراً بشأن المشردين واللاجئين قد عُقد في دارفور يومي ٢٥ و٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣.

٤٤- ولا تزال حوادث العنف الطائفي، ولا سيما بين جماعات الرُّحَل والمزارعين في دارفور، مستمرة بسبب التنافس على الموارد واستخدام الأراضي والمياه الشحيحة. وغالباً ما تقع هذه النزاعات بسبب تدمير المحاصيل بواسطة مواشي الرُّحَل أو مطالبتهم بالحصول على حصة من المحاصيل مقابل استخدام الأراضي. كما أدى انتشار الأسلحة الصغيرة إلى جعل الحلول السلمية للنزاعات الصغيرة أكثر صعوبة. وتنص وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور على تنفيذ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أوساط السكان الرحل، وتشكيل لجنة للتعامل مع قضايا الأراضي. ومع ذلك، من المتوقع أن يستغرق تنفيذ هذه

المبادرات وقتاً طويلاً^(٤٦). وفي هذا السياق، من المهم توفير المزيد من الدعم للمبادرات التي تقدم حلولاً عملية للحالات القائمة، ولآلية إدارة النزاع، مثل "منتديات الحوار" التي أقامتها بعض المجتمعات المحلية لتناول كيفية تقليل الأضرار التي تلحق بالمحاصيل.

٤٥ - وأبرز عدد من الجهات الفاعلة التي التقى بها المقرر الخاص ضرورة زيادة التركيز على تضمين جماعات الرُّحَل في جهود المساعدة (خاصة في غرب دارفور)، وفي الحوارات الإقليمية، وذلك من أجل فهم احتياجاتهم بصورة أفضل، علاوة على دمجهم في العمليات الأخرى، مثل عملية التشاور في إطار وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور. وأعرب المقرر الخاص عن ارتياحه لأن صندوق السلام والاستقرار في دارفور يشمل دعم مجتمع الرُّحَل، وهناك لجنة توجيهية تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة تسعى إلى تحديد كيفية تحسين التعامل مع جماعات الرُّحَل وتعزيز الحوار المجتمعي، ويشجع المقرر الخاص على زيادة الجهود المبذولة في هذا الصدد.

٤٦ - ومن العقبات الرئيسية التي تمنع المشردين داخلياً من العودة بصورة واسعة النطاق إهمال وتدمير البنية التحتية في المناطق الريفية في دارفور على مدى العقد الماضي، وما نتج عن ذلك من انعدام الخدمات الأساسية، فضلاً عن شح المياه وموجات الجفاف التي ضربت المنطقة^(٤٧). وأقر ممثلو سلطة دارفور الإقليمية بضرورة تهيئة الظروف اللازمة لتحفيز العودة، وأبلغوا المقرر الخاص بأن عملية إعادة الإعمار في دارفور يجب أن تشمل توفير الخدمات خارج المدن وفي مناطق العودة. وسوف تساهم حكومة السودان بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار في السنة الأولى و ٣٠٠ مليون دولار في السنة التالية، ويتوقع الحصول على أموال إضافية من مؤتمر المانحين الذي عقد في قطر يومي ٧ و ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وكجزء من هذه الخطة، تعتزم المنظمات غير الحكومية الدولية القطرية بدء العمل في خمسة "مراكز خدمات" (أو "قرى نموذجية")، تتألف من مدرسة ومركز صحي ومركز شرطة ومسجد، وغير ذلك من المرافق الأساسية في كل واحدة من ولايات دارفور الخمس. وقد حددت مواقع هذه المراكز، على الرغم من تأخر انطلاق المشاريع. وفي حين يؤيد المقرر الخاص المبادرات المتعلقة بتقديم خدمات أفضل في المناطق الريفية، فقد أثار بعض المحاورين المخاوف بشأن التأثير البيئي لهذه المشاريع، وأنواع مواد البناء المحتمل استخدامها، ومدى توفر فرص كسب العيش في هذه المناطق من أجل استدامة العودة.

٤٧ - وأثناء بعثة التحقق التي جرت في ٢٠١٢ لمراقبة عودة المشردين في غرب ووسط شمال وجنوب دارفور، تأكد وجود العديد من التحديات المذكورة أعلاه التي تعوق العودة المستدامة^(٤٨). وبالإضافة إلى الأمن، وعدم توفر فرص كسب العيش والافتقار إلى الخدمات

(٤٦) مفوضية شؤون اللاجئين، "دارفور: رصد العودة" (انظر الحاشية ٢٩)، صفحة ٣.

(٤٧) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، السودان: خطة عمل الأمم المتحدة وشركائها لعام ٢٠١٣، صفحة ٣٣.

(٤٨) مفوضية شؤون اللاجئين، "دارفور: رصد العودة" (انظر الحاشية ٢٩)، صفحة ٢.

الأساسية، بما في ذلك المياه والتعليم (على مسافة معقولة)، تم تحديد بعض المشاكل الأخرى من قبيل وجود مجتمعات محلية معادية، وعدم كفاية الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، وهي ظروف تؤدي بشكل متزايد إلى تعرض النساء والفتيات لخطر العنف الجنسي والجنساني.

٤٨- واتضح أن العوامل الهامة التي تحول دون عودة المشردين تكمن في عدم وجود منظمات غير حكومية ووكالات شريكة، ولا سيما الشركاء في مجال التنمية القادرون على جلب ما يكفي من التمويل والإمكانيات التقنية للبرامج طويلة الأمد في مناطق العودة، وعدم قدرة حكومات الولايات على توفير خدمات اجتماعية مستدامة. والقيود الأخرى التي تعوق العودة الدائمة هي عدم توفر المساعدات الغذائية والافتقار إلى مؤسسات تتولى تسوية النزاعات على الأراضي في مناطق العودة، وعدم كفاية المعلومات عن المشردين ورغبتهم، وبطء تنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور^(٤٩).

(ب) المناطق الحضرية والاندماج المحلي

٤٩- المشردون داخلياً الذين يعيشون في مخيمات حالياً والبالغ تعدادهم حوالي ١,٤ مليون نسمة، قد يرغب بعضهم في العودة إلى مناطقهم الأصلية، لكن يتوقع أن تختار نسبة كبيرة منهم الاندماج في المجتمعات المحلية أو بالقرب من المدن المضيفة لهم في الوقت الراهن. ورحب المقرر الخاص بتقبل هذا الخيار الذي أبداه العديد من ممثلي الحكومة الذين التقى بهم. وفي هذا السياق، يرى أن من المستصوب إجراء عملية تنميط، بدعم من المجتمع الدولي، من أجل تحديد التوزيع الديمغرافي الحالي واحتياجات المشردين داخلياً، فضلاً عن رغبتهم فيما يتعلق بالحلول الدائمة، وذلك لكفالة سرعة وفعالية التخطيط الحضري. ومن شأن ذلك أن يكفل التوصل للحلول بمشاركة المشردين، والقيام وفقاً لذلك بمعالجة قضايا الهياكل الأساسية والخدمات في المدن، فضلاً عن المسائل المتعلقة بسبل كسب العيش والأراضي والسكن.

٥٠- إن ارتفاع معدلات النمو السكاني والحضري في دارفور (٥٠ في المائة)، الذي تسارع إلى حد كبير بسبب النزاع والتشرد^(٥٠)، يشكل تحدياً كبيراً في مجال إدارة المدن. ومع ذلك، فإن التخطيط بعناية يمكن أن يساعد على ضبط العديد من هذه المعدلات، مما يؤدي إلى الحد من توسع المستوطنات الحضرية غير الرسمية وما يتصل بها من مشكلات من قبيل تدني توفير الخدمات، وحقوق الملكية والسكن، والبناء في مناطق معرضة لمخاطر طبيعية أو غيرها، وخطر الإجلاء الجماعي لأسباب تتعلق بالسلامة أو مطالبات قانونية بشأن ملكية الأراضي أو لأغراض مشاريع التنمية. وأظهرت التجربة أن مثل هذه الظروف غالباً ما تؤدي، إذا لم تمنع، إلى دوامة تشريد حضري أو ثانوي، علاوة على الفقر وانعدام الأمن.

(٤٩) المرجع نفسه، صفحة ٣.

(٥٠) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، السودان: خطة عمل الأمم المتحدة وشركائها لعام ٢٠١٣، الصفحتان ٢٨ و ٣٠.

(ج) التحول من حالة الطوارئ الإنسانية إلى إيجاد حلول دائمة

٥١- يسر المقرر الخاص ملاحظة أن المجتمع الدولي وحكومة السودان يعتقدان أن هناك فرصاً كبيرة للتوصل إلى حلول دائمة لمشكلة المشردين داخلياً في دارفور، على الرغم من وجود جيوب يسودها انعدام الأمن والقتال في أجزاء من الإقليم. وفي هذا السياق، من المهم أن تتضمن عمليات التخطيط الحضري والتنمية الريفية التلبية التامة لاحتياجات المشردين داخلياً. ومع ذلك، يلاحظ المقرر الخاص أن بعض سكان دارفور، بمن فيهم المشردون داخلياً، لا يزالون في حالة ضعف وحاجة شديدة، بما في ذلك في مجال الأمن الغذائي الذي يتوقع أن يبقى مصدر قلق في عام ٢٠١٣^(٥١). وقال إن اتخاذ نهج موحد يرمي إلى تلبية الاحتياجات الراهنة للمشردين داخلياً وإيجاد حلول دائمة لهم، ويقوم على تحديد احتياجاتهم وأوجه الضعف التي يواجهونها وإحصاء سكان المخيمات بصورة أدق وتوفير معلومات عن رغباتهم، سوف يمكن من القيام بتدخلات أكثر تحديداً وفعالية دون إغفال الشواغل الإنسانية الملحة. وعلاوة على ذلك، لاحظت مختلف الجهات الفاعلة إدراك الحاجة إلى زيادة التركيز على إيجاد حلول دائمة للمشردين داخلياً، والتصدي للتحديات القائمة المتعلقة على سبيل المثال بانعدام الأمن واستخدام الأراضي وسبل العيش في مناطق العودة.

(د) المشاركة والمصالحة

٥٢- يود المقرر الخاص الإشادة بحكومة السودان وجميع الأطراف المعنية على تيسير عملية التعاون التي مكنت ممثلي المشردين داخلياً من المشاركة في وضع وثيقة الدوحة لوضع وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور. ومع ذلك، أعرب المشردون داخلياً ومنظمات المجتمع المدني عن القلق إزاء ضعف مشاركتهم في إجراءات تنفيذ الوثيقة عقب التوقيع عليها. وكُرر التشديد أيضاً على ضرورة العمل من أجل التوصل إلى اتفاق سلام أكثر شمولاً يضم جميع الحركات المسلحة، وتشجيع حكومة السودان على معالجة الوضع في دارفور عن طريق الحلول السياسية بدلاً من العسكرية، فضلاً عن وقف سياسات الحكومة القائمة على "أساس قبلي" التي تدسم الصراع في المنطقة. ويود المقرر الخاص أيضاً تسليط الضوء على الشواغل التي أعرب عنها العديد من المشردين داخلياً ومنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بعدم توفر بيئة سياسية للمناقشة والحوار بشأن المسائل التي تهمهم، وتعرضهم لخطر الاعتقال. ويؤكد المقرر الخاص أن حرية التعبير أمر أساسي لمشاركة المشردين داخلياً في أي عملية سلام أو عملية سياسية، وللتوصل إلى حلول دائمة وتحقيق العدالة والمصالحة.

٥٣- وفيما يتعلق بالعدالة والمصالحة، أعرب المقرر الخاص عن سروره لمعرفة أن لجنة العدالة والحقيقة والمصالحة في دارفور تخطط للقيام بزيارات ميدانية وتنظيم جلسات حوار مستمر مع الدوائر المحلية وزعماء المشردين داخلياً في جميع ولايات دارفور الخمس. وأكد

(٥١) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٧-٣٨.

ممثلو اللجنة ضرورة إنشاء آلية محايدة تتولى المساءلة القانونية عن الفظائع التي ارتكبت في دارفور منذ عام ٢٠٠٣، وتعويض الضحايا، فضلاً عن عملية المصالحة التي تفضي إلى رتق نسيج العلاقات الاجتماعية وإنشاء آليات لمنع انهيار السلام في المستقبل. وتوخياً لتنفيذ هذه الأنشطة، سلط الممثلون الضوء على الحاجة إلى التدريب وتبادل الممارسات الجيدة وتوفير الموارد، الأمر الذي يتطلب زيادة التزام المانحين.

باء- الأشخاص الذين تعود أصولهم إلى جنوب السودان

١- ملحة عامة

٥٤- في الفترة من توقيع اتفاق السلام الشامل في عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٢، عاد إلى جنوب السودان، بعد عام واحد من استقلاله، حوالي ٢ مليون شخص تعود أصولهم إلى جنوب السودان كانوا يعيشون في السودان. ويقدر العدد المتبقي منهم في السودان بحوالي ٢٢٠.٠٠٠ إلى ٣٥٠.٠٠٠ نسمة^(٥٢). ووجد المقرر الخاص أن العديد من الذين يرغبون في العودة إلى جنوب السودان كانوا غير قادرين على ذلك بسبب قلة الموارد أو محدودية وسائل النقل أو انعدام الأمن، في حين كان من يرغبون في البقاء في السودان يشعرون بالقلق بشأن أوضاعهم المستقبلية في البلد وفقدان سبل العيش. وأعرب المقرر الخاص عن سروره لملاحظة عدم حدوث أي عملياتترحيل جماعي قسري حتى الآن، كما لاحظ إعطاء من تعود أصولهم إلى جنوب السودان فترة سماح رسمية مدتها تسعة أشهر لتسوية أوضاع إقامتهم في السودان. ومع ذلك، أعرب عن أسفه إزاء عدم اكتمال تسوية أوضاع هؤلاء الأشخاص بحلول الأجل المحدد ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢، لأن الآليات الضرورية (مثل إصدار وثائق الهوية المطلوبة) لم تفعل في الوقت المناسب من جانب حكومتي السودان أو جنوب السودان^(٥٣).

٥٥- ووجد المقرر الخاص أثناء زيارته أن عدداً كبيراً من الأشخاص الذين تعود أصولهم إلى جنوب السودان تقطعت بهم السبل في العراء عند نقاط المغادرة وفي محطات النقل في الخرطوم، بمن فيهم الأشخاص الذين انتقلوا إلى هذه المواقع قبل الاستفتاء على الاستقلال آمليين في الحصول على المساعدة من أجل العودة. وأدى هذا الوضع إلى حدوث ظروف معيشية صعبة وأشبه ما تكون بحالات الطوارئ ولا يمكن تحملها لفترات طويلة. وانعكست هذه الظروف بشكل صارخ في الحالة المادية المزرية في المواقع التي تمت زيارتها، حيث يعيش الناس في خيام بالية، مع انعدام الخدمات الأساسية، مثل المرافق الصحية. وقدم المجتمع الدولي بعض المساعدة لسكان هذه المواقع، فضلاً عن تقديم الدعم لعمليات إصدار وثائق الهوية.

(٥٢) المرجع نفسه، صفحة ١٣.

(٥٣) المرجع نفسه.

ومع ذلك، واجه هذا الدعم قيوداً كبيرة لأسباب منها، القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية^(٥٤).

٢- الحلول الدائمة للأشخاص الذين تعود أصولهم إلى جنوب السودان

٥٦- أمكن تحقيق بعض التقدم بشأن العودة في عام ٢٠١٢، وذلك بفضل المساعدة المقدمة في مجال ترحيل غير القادرين على تحمل تكاليف السفر، وبفضل عملية الجسر الجوي التي نظمتها المنظمة الدولية للهجرة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ لنقل حوالي ١٢ ٠٠٠ شخص تقطعت بهم السبل في محطة السكك الحديدية في مدينة كوستي. ومع ذلك، كانت المخاوف الأمنية على طرق الترحيل وإغلاق المعابر الحدودية بسبب القتال والخلافات بين البلدين من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ترحيل عدد قليل للغاية قبيل زيارة المقرر الخاص. ولذا، لا يزال حوالي ٤٠ ٠٠٠ شخص يعيشون في العراء عند نقاط المغادرة في الخرطوم، في حين يعيش حوالي ٣ ٠٠٠ إلى ٤ ٥٠٠ شخص في محطة السكك الحديدية في مدينة كوستي.

٥٧- وكان الأشخاص الذين تعود أصولهم إلى جنوب السودان يعيشون لسنوات بل ولأجيال عديدة، بوصفهم مواطنين سودانيين، في مدينة الخرطوم وضواحيها وفي أجزاء أخرى من السودان، وتمكن الكثيرون ممن شردوا بسبب الحرب من الاندماج منذ أمد طويل في المجتمعات المضيفة. ومع ذلك، روى الكثيرون منهم إلى المقرر الخاص أنهم فقدوا وظائفهم، في سياق تصعيد التوتر بشأن الاستفتاء والانفصال والعلاقات السياسية غير المستقرة بين البلدين بوجه عام، وتعرضوا للخطابات المسيئة والتهديدات في وسائل الإعلام وداخل مجتمعاتهم المحلية. وأدى ذلك إلى وجود مناخ اجتماعي جعل استمرار إقامتهم في السودان غير ممكن. كما أعرب آخرون عن قلقهم بشأن ما لديهم من ممتلكات وأصول أخرى في السودان، لأنهم سيلزمون إما بالتخلي عنها أو بيعها بأقل من سعر السوق عندما يجين وقت مغادرة البلد.

٥٨- ويرحب المقرر الخاص بتوقيع حكومتي السودان وجنوب السودان في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ على الاتفاق الإطاري بشأن وضع مواطني كل واحدة من الدولتين في الدولة الأخرى. وهذا الاتفاق الإطاري، الذي ينص على تسوية إقامة مواطني جنوب السودان الذين يرغبون في البقاء في السودان، من شأنه أن يؤدي إذا نفذ في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، إلى تيسير إعادة إدماج هؤلاء الأشخاص محلياً كحل دائم. ومع ذلك، يشعر المقرر الخاص بالقلق لأن الافتقار إلى سياسة أو تشريعات واضحة تأخذ في الاعتبار وضع أبناء جنوب السودان كمواطنين سودانيين سابقاً، قد يجعل من الصعب عليهم الوفاء بعدد من الشروط المنصوص عليها في الإطار القانوني المتعلق بالهجرة من أجل إصدار تصاريح الإقامة (مثل حصولهم على بعض الوثائق الطبية، وإثبات عودتهم إلى السودان، وحصولهم على جوازات

(٥٤) المرجع نفسه، صفحة ١٦.

سفر وطنية). وفي سياق انفصال جنوب السودان، يرى المقرر الخاص أنه ينبغي منح الأشخاص المعنيين ضمانات الحماية من انعدام الجنسية، والحق بصورة هادفة وفعالة في اختيار الجنسية^(٥٥). ويحث حكومتَي السودان وجنوب السودان على اتخاذ تدابير عملية لتسريع تنفيذ الاتفاق الإطاري وفقاً لهذه الروح. ويلاحظ أنه قد يكون من الضروري القيام بتدخلات خاصة من أجل تطبيق الاتفاق المتعلق بالقبائل الحدودية ومجتمعات الرُّحل، بما في ذلك التوعية وتقديم خدمات المساعدة القانونية.

٥٩- وعلاوة على ذلك، من الجوهري حماية حقوق الأشخاص الذين تعود أصولهم إلى جنوب السودان، ريثما يتم التوصل إلى حلول دائمة عن طريق العودة أو تسوية أوضاعهم في السودان. ويحث حكومة السودان على تعزيز ثقافة احترام حقوق هؤلاء الأشخاص والتحقيق في أي انتهاك لها ومقاضاة الجناة. كما أن الظروف الصعبة للغاية في بعض نقاط المغادرة، بما في ذلك التزويد بالمياه والمرافق الصحية وتوفير المأوى والرعاية الصحية والخدمات الأساسية الأخرى، تقتضي الاهتمام بها ورصدها على وجه الاستعجال.

جيم - المناطق المشمولة بالبروتوكول: أبيي وجنوب كردفان والنيل الأزرق

٦٠- استمرار القتال في جنوب كردفان والنيل الأزرق منذ حزيران/يونيه ٢٠١١ وطوال عام ٢٠١٢ بين القوات المسلحة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال، تسبب في الحد بصورة شديدة من وصول المنظمات الإنسانية إلى حوالي ٨٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخلياً المتضررين بشدة في هذه المناطق. وليس هناك وجود للأمم المتحدة في المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية/قطاع الشمال، ولم تقدم أي مساعدة من داخل السودان. وواصلت المنظمات الإنسانية الدولية دعم جهود المساعدة التي تضطلع بها الحكومة والمنظمات الوطنية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، على الرغم من المخاوف الأمنية والقيود التي تفرضها الحكومية على تحركات الموظفين الدوليين. وفي آب/أغسطس ٢٠١٢، أسفرت مبادرة ثلاثية مشتركة قدمها الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة، عن توقيع مذكرتي تفاهم بين المجموعة الثلاثية وحكومة السودان من جهة، والحركة الشعبية/قطاع الشمال من جهة أخرى، علاوة على خطة عمل تهدف إلى تيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين في المناطق الخاضعة للحركة الشعبية في الولايتين. وقد وافقت الحكومة على خطة العمل، غير أن الحركة الشعبية/قطاع الشمال لم تفعل ذلك حتى وقت إعداد التقرير، ولذا بقيت الخطة حبراً على ورق^(٥٦).

(٥٥) انظر قرار الجمعية العامة ١٥٣/٥٥.

(٥٦) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، السودان: خطة عمل الأمم المتحدة وشركائها لعام ٢٠١٣، الصفحتان ١٣-١٤.

٦١- وفيما يتعلق بمنطقة أبيي، تقوم منظمات إنسانية مقارها في جنوب السودان بتقديم معظم المساعدات الإنسانية، نظراً للقيود التي تفرضها الخرطوم. وهناك تقارير تفيد بعودة بعض الأنشطة الإنسانية إلى أبيي، خاصة بعد انسحاب شرطة جنوب السودان والشرطة السودانية والقوات المسلحة السودانية من المنطقة في أيار/مايو ٢٠١٢، مما سمح لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بتنفيذ ولايتها المتعلقة بتحقيق الاستقرار^(٥٧). ويرحب المقرر الخاص بالمفاوضات التي أجريت في أديس أبابا في آذار/مارس ٢٠١٣، تحت رعاية لجنة الاتحاد الأفريقي، والتي أسفرت عن التوقيع على مصفوفة لتنفيذ الاتفاقات التسعة بين السودان وجنوب السودان، بما في ذلك الاتفاق المتعلق بالترتيبات المؤقتة لإدارة وأمن منطقة أبيي^(٥٨).

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

٦٢- يعاني السودان بصور واضحة من مختلف أنماط التشرد الداخلي، سواء أكانت جديدة أو قائمة منذ أمد طويل، بما في ذلك التشرد بسبب النزاعات المسلحة والعنف الطائفي والتزاع على الموارد نتيجة لآثار تغير المناخ. وبذلت حكومة السودان بعض الجهود لمعالجة مصادر التشرد الداخلي وعواقبه، ومن أجل تحقيق السلام والتوصل إلى حلول دائمة. وفي دارفور، تشمل هذه الجهود التوقيع على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور في تموز/يوليه ٢٠١١، التي تتضمن بعض الأحكام بشأن الحلول الدائمة للمشردين داخلياً والعائدين، في حين يوفر الاتفاق الإطاري بشأن مركز مواطني الدولة الأخرى والمسائل ذات الصلة آلية تسمح بتنظيم إقامة الأشخاص الذين تعود أصولهم إلى جنوب السودان في السودان. وفي المناطق الثلاث المشمولة بالبروتوكول، سعت الحكومة إلى تقديم المساعدات الإنسانية في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وثمة حاجة ماسة إلى التوصل لحل سياسي. وتتيح الاتفاقات المتعددة التي التزمت بها حكومة السودان فرصاً جديدة للعمل من أجل إحلال السلام وإيجاد حلول دائمة، إلا أن هناك العديد من العوامل التي لا تزال تواجه تحقيق النتائج الملموسة التي تتوقعها المجتمعات المحلية المتضررة، بما في ذلك الافتقار لحلول سياسية شاملة، وبطء وتيرة تنفيذ الاتفاقات القائمة، وانعدام الأمن، ومحدودية وصول المساعدات، وعدم كفاية التدابير الوقائية، مثل آليات تسوية النزاعات. وأدت الخسائر البشرية والاجتماعية - الاقتصادية التي تكبدها البلد إلى شدة إضعاف

(٥٧) المرجع نفسه، صفحة ١٢.

(٥٨) الاتحاد الأفريقي، "يرحب الاتحاد الأفريقي بالتوقيع على مصفوفة تنفيذ الاتفاقات الموقعة بين السودان وجنوب السودان"، أديس أبابا، ١٢ آذار/مارس ٢٠١٣. ولا تتضمن مصفوفة التنفيذ اتفاقاً بشأن الوضع النهائي لمنطقة أبيي أو تسوية بشأن المناطق المتنازع عليها.

المجتمعات المحلية المتأثرة بالتشرد الداخلي، التي تعاني أصلاً من مشاكل بيئية، بما في ذلك تواتر موجات الجفاف واستمرارها لفترات طويلة، وانعدام الأمن الغذائي الذي تفاقم بسبب النزاع وارتفاع أسعار المواد الغذائية.

٦٣- وتجدر الإشارة إلى أن المشاكل المتعلقة بوصول المساعدات الإنسانية وقدرات الحكومة أدت إلى إضعاف فعالية برامج المساعدة والحماية والدعم الدولي. ويمكن عكس هذا الاتجاه عن طريق تهينة بيئة أكثر انفتاحاً وإفساح مجال أكبر للتعاون الذي يستهدف التوصل إلى حلول. ويمكن لسياق من هذا القبيل أن يوفر فرصة لتنفيذ تدابير عملية من شأنها الحيلولة دون حدوث حالات تشرد جديدة، وتحسين حماية ومساعدة المشردين داخلياً المتأثرين بالتشرد منذ أمد طويل، وكفالة التحول المنتظر منذ زمن طويل من تقديم المساعدات الإنسانية إلى إيجاد حلول دائمة.

باء- التوصيات

٦٤- في ضوء ما ذكر أعلاه، يقدم المقرر الخاص التوصيات التالية.

٦٥- يوصي المقرر الخاص حكومة السودان بما يلي:

الأطر التشريعية والسياساتية والمؤسسية المتعلقة بالمشردين داخلياً

(أ) وضع إطار وطني شامل بشأن التشرد الداخلي، بما في ذلك سن تشريعات وطنية تمثيلاً مع البروتوكولات ذات الصلة المتعلقة بمنطقة البحيرات الكبرى، والمبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي، واتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة المشردين داخلياً في أفريقيا (اتفاقية كمبالا)، والتصديق على هذه الاتفاقية في أقرب فرصة. والقيام في هذا السياق، بمراجعة السياسة الوطنية المتعلقة بالمشردين داخلياً بهدف إجراء التعديلات الضرورية وتوفير الموارد المؤسسية اللازمة لفعالية تنفيذ السياسات والأطر التشريعية؛

وصول المساعدات الإنسانية

(ب) وضع وتنفيذ إجراءات واضحة وشفافة ويمكن التنبؤ بها، وإبلاغ جميع الأطراف صاحبة المصلحة بها، على أن تيسر هذه الإجراءات وصول العاملين في المجال الإنساني في الوقت المناسب وفعالية ودون عوائق في العاصمة وعلى المستويات الإقليمية والولائي والمحلي، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة، والشركاء التنفيذيون والمنظمات غير الحكومية الدولية؛

بناء القدرات الوطنية

(ج) يواصل، بالتعاون مع المجتمع الدولي، تعزيز جهود بناء قدرات الجهات الفاعلة الوطنية في جميع القطاعات، بما في ذلك تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وإيجاد حلول دائمة للمشردين داخلياً (بما في ذلك الفئات الضعيفة)، وإتاحة الخدمات وتعميم مبدأ "عدم الإضرار بالغير" في سياق العمل الإنساني؛

البيئة التمكينية والمشاركة والتشاور

(د) تعزيز أنظمة العمل والتعاون مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأمم المتحدة والمجتمعات المحلية المتأثرة بالتشرد الداخلي، من أجل تعزيز مبدأ حرية التعبير، والمشاورات الهادفة، والمشاركة وتبادل المعلومات بهدف تعزيز الثقة المتبادلة واتخاذ نُهج أكثر فعالية إزاء التشرد والتنمية؛

معالجة الأسباب الكامنة وراء التشرد الداخلي أو تفاقمه

(هـ) الشروع في عملية أو آلية متعددة الجهات صاحبة المصلحة، كإنشاء لجنة للنظر في الأسباب الجذرية للتشرد الداخلي والعوامل التي تؤدي إلى تفاقمه في السودان، بهدف تقديم توصيات بشأن استراتيجيات فورية ومتوسطة وطويلة الأجل لمعالجة مختلف التحديات، بما في ذلك الآثار بطيئة الظهور لتغير المناخ، والتراعات بين مجتمعات الرعاة والمزارعين، وإدارة الأراضي والموارد، وانعدام الأمن، والتراعات القبلية والمطالبات أو القضايا التي تستوجب عمليات سياسية من أجل التصدي لمشكلي النزاع والتشرد؛

الوقاية والتخفيف من الآثار

(و) إنشاء أو تطوير آليات للإنذار المبكر بالتراعات وعمليات التسوية والوساطة، بما في ذلك على المستوى المحلي، من أجل معالجة القضايا والتراعات التي يحتمل أن تؤدي إلى تشرد داخلي قسري أو تشكل عقبة أمام التوصل إلى حلول دائمة. والنظر لهذا الغرض في تكييف الهياكل المجتمعية القائمة والآليات التقليدية لتسوية النزاعات، حيثما كان ذلك فعالاً ومتسقاً مع معايير حقوق الإنسان؛

جمع المعلومات ونشرها

(ز) تعزيز أنظمة جمع وإدارة المعلومات المتعلقة بالتشرد الداخلي، بما في ذلك وضع إحصاءات محدثة ومفصلة عن المشردين في المخيمات وخارجها، وتحديد احتياجاتهم ورغباتهم فيما يتعلق بالحلول الدائمة؛ والوقوف على أوضاع الفئات الضعيفة (مثل الأطفال غير المصحوبين، والأسر التي تعولها نساء والمعوقين والمسنين)؛ ومعرفة مستويات توافر الخدمات وإعمال حقوق الإنسان للمشردين داخلياً في مناطق النزوح ومناطق العودة أو مدى اندماجهم في المجتمعات المحلية، ورصد الحماية؛ وتقييم الاحتياجات في المناطق الخاضعة لقيود وتتبع تحرك السكان. والتعاون مع المجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني، لضمان أن هذه الأدلة والبيانات تجد الاعتبار الواجب في رسم السياسات ووضع البرامج والتنفيذ والتقييم؛

فيما يتعلق بدارفور

(ح) وضع نهج ذي شقين، بالتعاون مع المجتمع الدولي والمجتمعات المتضررة، يعترف بضرورة مواصلة الجهود لتلبية الاحتياجات الفورية في مجالي مساعدة وحماية

الفئات الضعيفة من المشردين داخلياً، مع وضع استراتيجيات لتعزيز الحلول المستدامة، بما في ذلك عن طريق الأنشطة الإنمائية؛

(ط) مواصلة العمل مع الجهات الفاعلة ذات الصلة بغية التوصل إلى حلول و/أو اتفاقات سياسية للتزاع تكون أكثر شمولاً وشاملة للجميع يمكن أن تؤدي إلى تحسن الوضع الأمني في جميع أنحاء دارفور، وإيجاد حلول دائمة لمشكلة التشرّد الداخلي. وتعزيز المشاركة الفعالة للمجتمعات المتأثرة بالتشرّد في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور والاتفاقات التي تُبرم في المستقبل؛

(ي) تيسير وصول جميع القطاعات والجهات الفاعلة الإنسانية إلى المشردين في المخيمات وخارجها، وعملاً بالتوصية العامة أعلاه. ومن الضروري السماح للعاملين في المجال الإنساني بالعمل دون عوائق بغية التحقق، في جملة أمور، من صحة تقدير الاحتياجات لتقديم المساعدات الإنسانية؛ وضمان توفير الخدمات؛ وتبرير أنشطة جمع التبرعات وصرفها من قبل المجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني؛ ورصد وتوفير الحماية للفئات الضعيفة والمعرضة للخطر؛ وحماية حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية وضمان تقييم المساعدة المقدمة حالياً؛

(ك) وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة للتوصل إلى حلول دائمة تشمل جميع الحلول الطوعية، بما في ذلك العودة والإدماج في المجتمعات المحلية وإعادة التوطين في أماكن أخرى من البلد، ودمج هذه الفئات في العمليات ذات الصلة بالتنمية والحد من الفقر والتخطيط الحضري، وغيرها من العمليات. والقيام في هذا السياق بتحديد احتياجات ورغبات المشردين داخلياً فيما يتعلق بالحلول الدائمة. والعمل على وجه الخصوص على تعزيز الاستثمارات والمساعدة في مناطق العودة، وخاصة في مجالات البنية التحتية وتوفير الخدمات والأمن الغذائي، ووضع آليات محلية لمعالجة القضايا الأساسية المتصلة بالأراضي وانعدام الأمن (بما في ذلك في أوساط مجتمعات الرعاة والمزارعين)، ووضع استراتيجيات لإدماج المشردين في المجتمعات المحلية في المناطق الحضرية أو شبه الحضرية تعزز قدرة الاستيعاب وسياسات التنمية الحضرية على نحو سليم. واعتماد استراتيجيات في مجال التنمية الحضرية تُدرج النازحين الضعفاء الذين يعيشون بالفعل في هذه الأوساط الحضرية، في البرامج المتعلقة بإدماج ومساعدة المشردين داخلياً؛

(ل) مضاعفة الجهود وتوفير الموارد الكافية للمشاركة للمجتمعات المتأثرة مشاركة هادفة في المصالحة وعمليات العدالة الانتقالية، بمن في ذلك النساء والشباب؛

فيما يتعلق بالأشخاص من أصل جنوب سوداني

(م) التعاون مع حكومة جنوب السودان لتسريع وتيسير إجراءات إصدار وثائق الهوية للأشخاص الذين تعود أصولهم إلى جنوب السودان؛

(ن) كفالة جميع الضمانات اللازمة، في القانون والممارسة، لمنع انعدام الجنسية، ولا سيما بالنسبة للأشخاص الذين قد تنظر إليهم كل من الحكومتين على أنهم من رعايا الدولة الأخرى (مثل الأشخاص مجهولي الأبوين أو مختلطي الأصول/النسب أو أفراد المجتمعات العابرة للحدود). والنظر في إنشاء آلية مشتركة بين السودان وجنوب السودان لتحديد مثل هذه الحالات؛

(س) توخي السرعة والمرونة في دراسة الطلبات التي يقدمونها للحصول على الإقامة في السودان، في ضوء حقهم في الاختيار بوصفهم مواطنين سودانيين سابقاً، والتحديات العملية التي قد تشكلها هذه الطلبات بالنسبة للأشخاص من أصول جنوب سودانية الذين يرغبون في البقاء في السودان. وتعزيز بيئة وممارسة احترام حقوق الإنسان للأشخاص من أصول جنوب سودانية في السودان وصيانة كرامتهم وسلامتهم، دون أي تمييز، بمن فيهم أولئك الذين يرغبون في البقاء في السودان ومن ينتظرون المغادرة. والعمل في هذا السياق على كفالة التحقيق بشكل تام في انتهاكات حقوق الإنسان واتخاذ إجراءات المتابعة المناسبة وفقاً للمعايير الدولية؛

(ع) ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع مواطني جنوب السودان الموجودين في السودان، وخصوصاً على الخدمات ورصد الحماية المقدمة لهم. والقيام على سبيل الأولوية برصد الأوضاع في نقاط المغادرة والمواقع المؤقتة، وذلك بدعم من المجتمع الدولي، من أجل التصدي على وجه السرعة للأوضاع المعيشية المزريّة، وانعدام الخدمات الأساسية (مثل الصرف الصحي وخدمات التعليم والصحة)، ولا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة؛

(ف) وتوخياً لعودة مواطني جنوب السودان بصورة طوعية وآمنة وعن علم، ينبغي التعاون مع جميع الجهات ذات الصلة بهدف تأمين ممرات إنسانية آمنة لنقل ونشر المعلومات وضمان توفر إمكانيات الاستقبال عند الوصول إلى جنوب السودان؛

فيما يتعلق بالمناطق الثلاث المشمولة بالبروتوكول

(ص) تسهيل وصول العاملين في مجال المساعدات الإنسانية إلى أبيي من الخروطم لتمكينهم من تقييم الاحتياجات والتنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب لبرامج المساعدة والإنعاش المبكر ورصد عمليات العودة؛

(ق) اتخاذ خطوات عملية، على سبيل الأولوية، لتنفيذ مصفوفة تنفيذ الاتفاقات التسعة بين السودان وجنوب السودان، بما في ذلك الاتفاق على الترتيبات المؤقتة لإدارة وأمن منطقة أبيي، والسعي نحو تحقيق السلام والتوصل إلى حل سياسي نهائي يفرضي إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي لمنطقة أبيي أو تسوية المشاكل المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها؛

(ر) مواصلة تعزيز الجهود المبذولة لتوفير المساعدة الإنسانية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في جنوب كردفان والنيل الأزرق، وتيسير وصول الجهات الدولية والوطنية العاملة في المجال الإنساني؛

(ش) اتخاذ إجراءات عملية، على سبيل الأولوية، من أجل تنفيذ مذكرات التفاهم وخطة العمل الرامية في نهاية المطاف إلى تيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين في مناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية/قطاع الشمال؛

(ت) مضاعفة الجهود، بدعم من المجتمع الدولي، لتحديد الحلول السياسية السلمية للتزاع وكفالة تنفيذها.

٦٦- يوصي المقرر الخاص الأطراف الأخرى في النزاعات ذات الصلة باتخاذ جميع التدابير العملية لمنع التشرد القسري وحماية ومساعدة المشردين داخلياً، بما في ذلك عن طريق إتاحة وصول الجهات الفاعلة الإنسانية بصورة آمنة ودون قيود، واحترام حقوق المشردين داخلياً المكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، والمبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي. ومضاعفة الجهود من أجل التوصل إلى حل سياسي سلمي للتزاع وإيجاد حلول دائمة للتشرد.

٦٧- يوصي المقرر الخاص أن يواصل المجتمع الدولي دعم حكومة السودان عن طريق أنشطة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد)، ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، وبناء القدرات، وتقديم المساعدة التقنية والوفاء بالالتزامات المالية، وذلك بهدف:

(أ) توطيد السلم والأمن في البلد؛ وتعزيز وحماية حقوق الإنسان للمجتمعات المتأثرة بالتشرد؛ وتيسير وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة وتوفير المساعدة والحماية للسكان المتضررين؛

(ب) دعم استراتيجيات التوصل إلى حلول دائمة وشاملة تستند إلى معلومات محدثة ومفصلة عن احتياجات ورغبات المشردين داخلياً والمجتمعات المتأثرة. وينبغي أن تدعم هذه الاستراتيجيات التعاون بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية والحكومة، بما في ذلك الدولة والسلطات الولائية والمحلية؛

(ج) دعم الأنشطة الرامية إلى تعزيز القدرات والأطر الوطنية لحماية حقوق الإنسان للمشردين داخلياً في كل مرحلة من مراحل التشرد، وذلك تمشياً مع المعايير الدولية والمبادئ الإنسانية؛

(د) دعم الجهود التي تبذلها جميع الجهات المعنية من أجل تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية للتشرد وحالات التشرد التي طال أمدها؛ وتطوير آليات للإنذار المبكر وتسوية النزاعات بغية منع التشرد القسري أو الوقاية من حدوثه؛ وتعزيز أنشطة بناء السلام والمصالحة.